الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الخميس
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ١٦

الرئيس : السيد دي روخاس (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال : المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) التجارة والتنمية

دورة مشتركة للجزء الرفيع المستوى من مجلس التجارة والتنمية واللجنة الثانية

شركاء من أجل التنمية: رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

اختتام الجزء الرفيع المستوى من مجلس التجارة والتنمية

../..

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/52/SR.16
1 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

97-82227

9782227

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) التجارة والتنمية

دورة مشتركة للجزء الرفيع المستوى من مجلس التجارة والتنمية واللجنة الثانية

١ - السيد ريكوبيرو (أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)) (جنيف): أعرب عن ترحيبه الحار، نيابة عن مجلس التجارة والتنمية، باللجنة الثانية في المقر في نيويورك في سياق الاجتماع التفاعلي الأول بين الجمعية العامة والأونكتاد. فقد استطاع الفريقان لأول مرة، بواسطة تكنولوجيا عقد المؤتمرات عن طريق استخدام الفيديو، أن يقربا المسافة بينهما وأن يجريا اتصالا آنيا لمناقشة كيف ستؤدي التكنولوجيا الجديدة للمعلومات إلى إعادة تشكيل المنافسة والقدرة على المنافسة في مجال التجارة العالمية.

٢ - وخلال الملاحظات التي أبداها أعضاء فريق المناقشة قبل، لم تكن هناك إشارة تذكر إلى أن التجارة الالكترونية يمكن أن تعمل على زيادة التجارة فيما بين البلدان النامية وتساعدها على أن تصبح أكثر فعالية. ومن الناحية التاريخية، كان هناك قليل من روابط الاتصالات المباشرة فيما بين البلدان النامية بدءا من فترة الحكم الاستعماري، ولكن التجارة الالكترونية يمكن أن تتيح لها الدخول في عمليات تجارة مباشرة. فعندما تكون السلع والخدمات المتاجر بها عبارة عن معلومات وبرامجيات حاسوبية وحملات إعلانية وفن أو موسيقى، على سبيل المثال، يمكن تسليمها عبر شبكة الانترنت.

٣ - غير أن مشكلة إقامة اتصال كانت مشكلة حادة بصفة خاصة في أقل البلدان نموا التي لا يتاح لها إلا القليل من التكنولوجيا. وهناك حاجة إلى العمل في ثلاثة مجالات من أجل تعزيز وصولها إلى التجارة الالكترونية. فأولا، لا بد للأونكتاد والأمم المتحدة أن يعززا تعاونهما مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وثانيا، يجب إنشاء إطار عالمي للتجارة الالكترونية، مع إبقاء الإنترنت دون فرض تعريفات جمركية عليها. ثالثا، يجب تعبئة كل من الدعم العام والخاص للتجارة الالكترونية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٤ - الرئيس (نيويورك): قال إنه لاحظ، مع الأعضاء الآخرين في اللجنة الثانية، بشعور من الغبطة لأن نواحي التقدم التكنولوجي جعلت بالإمكان عقد أول مؤتمر تاريخي عن طريق استخدام الفيديو بين الجمعية العامة في نيويورك والأونكتاد في جنيف، لمعالجة موضوع التجارة الالكترونية، وهو موضوع ذو أهمية بالغة بالنسبة لتنمية التجارة الدولية. وأضاف أن ظهور شبكات المعلومات العالمية مثل الانترنت كان له أثر هام على كل من الجانب المفاهيمي والتنظيمي والاقتصاد والمالي للقدرة على التنافس بين الدول. وأنه يجب بالتالي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى الهيئات التابعة لها أن تدرس تلك القضايا في أقرب

وقت ممكن. وقال إنه يرى أن تلك طريقة ملائمة للغاية لإشراك المجتمع الدولي في صياغة جدول أعمال إيجابي للتجارة والتنمية.

٥ - ومضى قائلا إنه قد شعر بالانبهار لأن الهيئتين العاملتين في المجال الاقتصادي في نيويورك وجنيف تفاعلتا لأول مرة وجها لوجه. وقال إنه ينبغي التغلب على الافتقار إلى تقاسم المعلومات بين نيويورك وجنيف، حتى يمكن للوفود في كل الموقعين أن يعملوا معا من أجل أهدافهم المشتركة.

٦ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) (نيويورك): قال إن الاجتماع المشترك قد دلل على قدرة الأمم المتحدة على المساهمة في المناقشة العالمية بشأن القضايا الحاسمة بالنسبة للسياسات الإنمائية. وقد تناول قضية تكمن في لب العلاقات بين الدول وتشكلت، من الناحية التاريخية، بفعل عوامل تكنولوجية. وأضاف إن زيادة تطوير الانترنت ستشكل التفاعلات بين الدول بنفس عمق تأثرها بالسفر بطريق الجو، كمجرد مثال. وتوجد ثمة إمكانات كبيرة، من خلال التكنولوجيا، لخلق وعي أكبر بالتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتبين الاجتماعات التي من قبيل هذا الاجتماع كيف يمكن للجهود التعاونية أن تضيف إلى قدرة جميع مؤسسات المنظومة.

٧ - السيد إروين (جنوب أفريقيا) (جنيف): تكلم بصفته رئيس الدورة التاسعة للأونكتاد، ولخص العرض الذي قدمه قبل ذلك أعضاء فريق المناقشة قائلا إن العولمة والمنافسة يؤثران تأثيرا بالغا على كثير من الاقتصادات الصغيرة، وإن التجارة الالكترونية ربما تحدث تأثيرا مماثلا على قوة الاقتصادات والمجتمعات. فتأثيرات التجارة الالكترونية أكثر تعقيدا وأبعد أثرا مما تم إدراكه من قبل. فمثلا، أثارت التجارة الالكترونية تساؤلات بشأن كيفية تحصيل الضرائب. وانتقل الكثير من البلدان بالفعل إلى نظم تحصيل غير مباشرة للضرائب؛ كما فضل الكثير منها الحفاظ على الانترنت كمنطقة حرة من التعريفات الجمركية.

٨ - ومضى قائلا إن الاتجار بالمنتجات الملموسة، بخلاف الخدمات التي تستهلك على الفور، عن طريق التجارة الالكترونية سيتطلب كفاءات أزيد في نظام النقل من أجل توفير انتقال "متصل" للمنتجات تكون له تقريبا نفس سرعة انتقال المعلومات، وأضاف أن بلدانا كثيرة تستكشف الجوانب الجديدة المثيرة للتجارة الالكترونية، التي وجدت جنوب أفريقيا أنها ساعدت الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة والصناعة البيئية، ولكن بشرط أن يصاحبها كفاءة مساوية في النقل والهياكل الأساسية.

٩ - وقال إن تطور نظام التجارة الالكترونية يتعلق إلى حد كبير بإمكانية الاتصال، التي ظلت قضية مؤرقة بصفة خاصة للبلدان النامية. ولم يعرف بعد إلى أي درجة ستؤثر على تسلسل المعلومات والمقررات المتعلقة بالاستثمار. ويتعين أن يشمل التعاون بين شركاء التنمية نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقال إن أقل البلدان نموا قد واجهت أكبر خطر للتهميش بسبب عجزها عن استعمال نظم الانتاج الحديثة.

١٠ - السيد آيلي (اثيوبيا) (جنيف): قال إن سيناريوهات الأحداث التي أوجزها أعضاء أفرقة المناقشة في وقت سابق من الاجتماع بدت لأقل البلدان نمو كما لو كانت من قصص الخيال العلمي. ورغم أن وفده ممتن للأونكتاد لنهوضه بالقيادة في ذلك المجال، لم يقدم أعضاء فريق المناقشة حلولا للمشاكل المثيرة للاهتمام التي طرحوها.

١١ - ومضى قائلا إنه مهتم بسماع آرائهم حول كيفية رفع شبكات المعلومات العالمية لمستوى المعيشة في بلد مثل بلده، يعد السواد الأعظم من سكانه من أهل الريف، وما إذا كان يمكن لتلك الشبكات أن تكون فعالة حقا خارج المناطق الحضرية.

١٢ - السيد برابهو (الهند) جنيف: سأل عما يمكن للأونكتاد عمله لكفالة عدم ضياع فرصة استخدام الإمكانات الهائلة للتجارة الالكترونية في خدمة التنمية. وقال إن من المهم أيضا أن يتولى الأونكتاد مهمة تعزيز المعرفة والوعي في البلدان النامية بالقضايا المحيطة بالإطار القانوني للتجارة الالكترونية، بما في ذلك التعريفات الجمركية، ومعدلات المحاسبة والتسويات الدولية، وكيف يمكن أن تؤثر تلك القضايا على مشاركة تلك البلدان.

١٣ - السيد فيكيتكوتي (مركز التجارة والدبلوماسية التجارية) (جنيف): قال إن المشاركة في التجارة الالكترونية تستلزم الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية. وثمة مثال جيد هو بربادوس، وهي دولة نامية جزرية صغيرة يشترك جانب كبير من سكانها في التجارة الالكترونية في صناعات التأمين والبنوك والمالية. وإن هذا المثال يبرز أيضا دور الحكومة: فقد اضطلعت حكومة بربادوس باستثمار هام في الهيكل الأساسي اللازم وفي الوصول بسكانها إلى مستوى أساسي من معرفة القراءة والكتابة. وإنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار كذلك أن التقدم التكنولوجي قد خفض تكاليف الهياكل الأساسية بدرجة كبيرة.

١٤ - السيد إروين (جنوب أفريقيا) (جنيف): قال إن معدلات المحاسبة ظلت عالية في البلدان التي لديها احتكارات للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وإن المنافسة ستخفض تلك المعدلات بسرعة. وأضاف أنه جاري وضع نظام لتنظيم التجارة الالكترونية وما زالت العملية في مراحلها الأولى، ويرى الأونكتاد أن الدور الذي سيقوم به النظام يمثل مصالح البلدان النامية، التي لا تتمكن في كثير من الأحيان من المشاركة في الاجتماعات الدولية ذات الصلة.

١٥ - السيد روندييروس (كولومبيا) (جنيف): قال إن كثيرا من البلدان النامية لم تكن بحاجة إلى التكيف مع التكنولوجيا، وإن التقدم التكنولوجي مكنها من أن تُقيم هياكل أساسية حديثة بتكلفة منخفضة نسبيا. فمثلا، لم يكن لدى معظم بلدان أمريكا اللاتينية أبدا نظم محاسبة بالقياس. وانتقلت مباشرة إلى التكنولوجيا الرقمية عندما أصبحت متاحة. ووافق على أن احتكار الدولة للاتصالات ضار، وقال استنادا إلى تجربته كذلك إن

المنافسة قد أحدثت انخفاضا سريعا في التكاليف. وأضاف أن أفضل طريقة لجعل تلك التكنولوجيا في متناول الجميع تتمثل في تثقيف الشعب وإعداده لاستخدام الوسائل الجديدة المتاحة.

١٦ - السيد سعيد (الغرفة التجارية والصناعية للبلدان النامية التابعة لمجموعة الـ ٧٧) (جنيف): قال ردا على سؤال عن كيفية إيصال التكنولوجيا إلى المناطق الريفية، أن معدلات محو الأمية ومستويات التعليم الأساسي من العوامل الهامة للغاية. ويمكن للبنك الدولي أن يلعب دورا رئيسيا في إيصال التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولكنه يجب أن يغير من تركيزه الحالي على المناطق الحضرية حتى يمكنه أن يقوم بذلك الدور.

١٧ - وقال إن الأونكتاد يجب أن يقوم بدور رئيسي في تفسير لوائح منظمة التجارة العالمية الجديدة للبلدان النامية. وما لم تبدأ معالجة القضايا المتعلقة بالتجارة، فلن تجدي التكنولوجيا نفعا بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأضاف أن ترتيبات منظمة التجارة العالمية يجب أن تتيح الانتقال الحر لجميع العوامل الاقتصادية، بما في ذلك اليد العاملة الماهرة، التي لا بد أن تتمكن من الانتقال مثلها مثل رؤوس الأموال والاستثمارات.

١٨ - السيد كيسيري (جمهورية تنزانيا المتحدة) (نيويورك): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتساءل عن المجالات ذات الأولوية التي يعتزم الأونكتاد معالجتها في سياق تنمية التجارة الالكترونية في أقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بالإطار القانوني، أشار إلى ما تم بالفعل، تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، من صياغة اتفاق عام بشأن التجارة في الخدمات وتساءل ما هي العوامل الأخرى المكملة التي ستجري معالجتها.

١٩ - السيد ماير (لكسمبرغ) (نيويورك): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتساءل عما إذا كان فريق المناقشة قد تحرى إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما وأن بعض البلدان الأوروبية تقوم بالفعل بالتجارة الالكترونية مع بلدان نامية.

٢٠ - السيد ريكوبيرو (أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (جنيف): أجاب على السؤال الذي وجهه ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة قائلا إن معظم الناس ليسوا مدركين للدور الرائد الذي قام به الأونكتاد في ذلك المجال. وقال إن الأونكتاد قد نظم في خريف عام ١٩٩٤ ندوة في كولمبس بولاية أوهايو، حول استخدام تكنولوجيا المعلومات في المعاملات التجارية. وركزت الندوة على "مواقع التجارة" التي تمكن الجهات الفاعلة من إدارة جميع جوانب التعامل التجاري في مكان واحد: الاتصال المبدئي بين البائع والمشتري، والمفاوضة، والتعاقد الفعلي مع توقيع الكتروني، والتسليم حيثما تكون السلع غير ملموسة، والسداد، والوفاء بالمتطلبات الجمركية، بما في ذلك مستندات الاستيراد والتصدير. وأصبح بالإمكان الآن الحصول على ائتمان تصدير وتأمين تصديري عن طريق مواقع التجارة كذلك. ومضى قائلا إن مواقع التجارة

تعمل الآن في أكثر من ١٠٠ بلد، من بينها بلده، البرازيل، الذي أصبح لديه عدد كبير منها، بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. والبرازيل ساعدت أيضا في إنشاء مواقع تجارية في ٢٠ بلدا أفريقيا.

٢١ - وقال إن الأونكتاد قام بدور أيضا في المفاوضات الدولية في ميدان التجارة الالكترونية. وإن الشاهد على أن عمله في ذلك المجال جاء في الوقت المناسب أن الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أعرب عن الأمل في إبرام اتفاق متعدد الأطراف في هذا الميدان؛ وأن الاتحاد الأوروبي قد صاغ في اجتماعه الذي عقد في بون إعلانا مفصلا بشأن الأعمال التجارية المتعددة الأطراف. وأضاف في ذلك الصدد أن الأونكتاد نظم مؤخرا اجتماعا للخبراء مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بقصد بناء الوعي بالتجارة الالكترونية فيما بين البلدان النامية.

٢٢ - رئيس مجلس التجارة والتنمية: طلب إلى السيد فيكيتكوتي أن يجيب على السؤال المتعلق بالإطار القانوني للتجارة الالكترونية.

٢٣ - السيد فيكيتكوتي (مركز التجارة والدبلوماسية التجارية) (جنيف)، عضو فريق المناقشة: قال إن منظمة التجارة العالمية لم تناقش بعد إطارا قانونيا بهذا المعنى؛ غير أن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي تنظر حاليا في نيويورك في إدخال تعديلات على قانون تجاري نموذجي. وأضاف أن منظمة التجارة العالمية قد اعتمدت اتفاقين ذوي صلة بالإطار القانوني. أحدهما، وهو مرفق متعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية للاتفاق العام للتجارة والخدمات، يتناول الجوانب القانونية للحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات القيمة المضافة. والآخر، وهو اتفاق بشأن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية، يعرض نظاما للمنافسة الدولية، وهي عنصر حاسم بالنسبة للإطار القانوني. وأشار إلى أن رئيس الولايات المتحدة كلينتون يعتزم اقتراح إنشاء منطقة حرة من التعريفات الجمركية في شبكة الإنترنت، في إطار المرحلة الثانية من اتفاق تكنولوجيا المعلومات، الجاري التفاوض بشأنه. وقال إن من الواضح أن هذه المسألة ستكون رئيسية بالنسبة لمستقبل التجارة الالكترونية.

٢٤ - رئيس مجلس التجارة والتنمية: طلب إلى السيد سعيد الإجابة على السؤال المتعلق بإمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٥ - السيد سعيد (رئيس الغرفة التجارية والصناعية للبلدان النامية التابعة لمجموعة الـ ٧٧) (جنيف)، عضو فريق المناقشة: قال إن التجارة الالكترونية ستؤثر تأثيرا هاما على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأن هذا هو أحد أسباب محاولة إقامة شبكة فيما بين البلدان النامية. وأن الاعتبار قد أولي أيضا لإنشاء موقع شبكي للغرف التجارية بالاقتران مع البلدان المتقدمة النمو. وسيستهدف الموقع الشبكي الذي سيكون على الإنترنت اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ٢٠٠ ١٠ غرفة تجارية. وهذا بالتأكيد سيعطي دفعة هائلة للعلاقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال على السواء.

٢٦ - رئيس مجلس التجارة والتنمية: قال إن هناك سؤالين سيوجههما أعضاء مجلس التجارة والتنمية إلى أعضاء فريق المناقشة.

٢٧ - السيد بارايينا (مدغشقر) (جنيف): سأل عمال إذا كانت الشركات في البلدان غير الناطقة بالانكليزية ستتمكن من المشاركة على قدم المساواة وعلى أساس تنافسي في التجارة الالكترونية.

٢٨ - السيد أميودن (سويسرا) (جنيف): تساءل عن السبب وراء ضرورة صياغة قواعد جديدة. وقال إنه يوجد بالفعل نظام تجاري متعدد الأطراف يكفل حرية انتقال السلع والخدمات، وأن مضمونه لن يتغير نتيجة للتجارة الالكترونية. وأن التجارة الالكترونية لن تميز ضد أي نوع من أنواع الاقتصاد سواء كان متقدم النمو أو أقل نموا؛ بل إنها في الواقع ستساعد شركات البلدان النامية على التغلب على عوائق مثل حجم السوق، وعدم التوصل إلى المعلومات، وتواجد المستهلكين على مبعدة. وأضاف أن عدم توصل البلدان النامية إلى تكنولوجيا المعلومات لن يعالج بقواعد دولية، وإنما بالأحرى عن طريق الاستثمارات والمساعدات التقنية. وقال إن أهداف الاتفاق المتعدد الأطراف ينبغي أن تكفل عدم هيمنة الاحتكارات الحكومية أو احتكارات القطاع الخاص على المنافسة وإتاحة وصول جميع الصناعات والدول إلى تكنولوجيا المعلومات.

٢٩ - السيد فيكيتكوتي (مركز التجارة والدبلوماسية التجارية) (جنيف): قال إنه لا حاجة لوضع قواعد جديدة لتنظيم التجارة الالكترونية بحد ذاتها. وفي الواقع جميع الحكومات تقريبا متفقة على أنها ينبغي أن تحتفظ بسياسة محايدة فيما يتعلق بالعقود الورقية مقابل الرسائل الالكترونية. غير أن التحول إلى التجارة الالكترونية يستلزم إجراء تغيرات معينة في القانون التجاري، الذي يقوم على افتراض أن المعاملات مكتوبة. وأضاف أنه يجب أن يكون هناك اتفاق حول ما يشكل وثيقة قانونية وتوقيعا قانونيا في التجارة الالكترونية وكيفية حماية تلك الوثائق والتحقق من صحتها. وفضلا عن ذلك، في مجال الحيز الالكتروني، أصبحت بعض المسائل غير واضحة، مثل التعرض لمسؤولية دفع الضرائب، وما إذا كانت لإحدى الحكومات ولاية قضائية نظرا لوجود وحدة خدمة حاسوبية - وليس المنتج أو المستهلك - في إقليمها. وسيكون من الصعب إنفاذ بعض الأنظمة - كتلك المتعلقة بالمعلومات الخاطئة والمواد الإباحية وحماية المستهلك - في مجال الحيز الالكتروني، وسيقتضي تعاونا خاصا فيما بين الحكومات. وأضاف أن هناك حاجة لتنظيمات ذاتية في هذه الصناعة. وربما يتعين أن يضع القطاع الخاص بعض القواعد على الصعيد الدولي، تكمل بمدخلات من الحكومات.

٣٠ - السيد ريكوبيرو (أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (جنيف): قال إن التجارة التقليدية قد اعتمدت دائما على معايير أعم، مثل التعريفات الجمركية على السلع الملموسة. ويجب صياغة مجموعة جديدة من القواعد للتعامل مع التدفق غير الملموس للمعلومات عبر الحدود عن طريق الحاسوب.

٣١ - السيد روندييروس (كولومبيا) (جنيف): عضو فريق المناقشة: قال ردا على ممثل مدغشقر أن اللغة الإنكليزية يمكن دون شك أن تكون اللغة الدولية للحيز الالكتروني. وعلى الحكومات أن تدعم برامجها التعليمية الثنائية اللغة لكي تساعد مواطنيها على الإفادة من تكنولوجيا المعلومات.

٣٢ - السيدة أودا (بولندا) (نيويورك): سألت عما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة بسبيلها إلى اتخاذ خطوات لكفالة تمكن الاقتصادات الأقل نموا في وسط وشرق أوروبا من المشاركة في التجارة الالكترونية. وقالت إنه يجب التصدي لمهمة تدريب أعداد من الخبراء في تلك البلدان على وجه الاستعجال.

٣٣ - السيد إروين (جنوب أفريقيا) (جنيف): تكلم بصفته رئيس الدورة التاسعة للأونكتاد، فقال إن تجربة جنوب أفريقيا قد أظهرت أنه من السهل نسبيا تدريب أعداد كبيرة من الأفراد على تكنولوجيا الحاسوب. وجنوب أفريقيا تعمل على نحو وثيق مع الهند، التي قامت أيضا بتدريب أعداد ضخمة بنجاح.

٣٤ - السيد فيكتيكوتي (مركز التجارة والدبلوماسية التجارية) (جنيف): قال إن الإطار القانوني سيكون ذا أهمية خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة في البلدان النامية. وستكون أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي حاسمة في ذلك الصدد. وأضاف أن تكلفة الاشتراك تعد عنصرا رئيسيا آخر. وينبغي على البلدان إصلاح قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية فيها، وتقنين أسعار الهاتف بخاصة.

٣٥ - واتفق مع ممثل جنوب أفريقيا على أن طبيعة تكنولوجيا المعلومات في حد ذاتها تسهل التدريب. وقال إنه اشترك في الصيف مع أمين عام الأونكتاد في ممارسة تدريبية أذيعت على أكثر من ٣٠٠ موقع على شبكة الحاسوب في أمريكا اللاتينية. وأن ذلك التدريب بالطبع قد افترض مسبقا وجود حد أدنى من الإلمام بالحاسوب؛ ومن ثم تظل تنمية الموارد البشرية ضرورية.

٣٦ - السيد روندييروس (كولومبيا) (جنيف): قال إنه يجب على القطاع الخاص أيضا أن يبذل جهده لإزالة العوائق أمام التجارة الالكترونية.

٣٧ - رئيس مجلس التجارة والتنمية: قال إن عضوين من المجلس سيوجهان أسئلة إلى فريق المناقشة.

٣٨ - السيد باولينيتش (بيرو) (جنيف): سأل عن طبيعة المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن إبرام اتفاق متعدد الأطراف.

٣٩ - السيد هيل (جامايكا) (جنيف): أشار إلى الملاحظات التي أبداها السيد إروين قائلا إن القضية الأساسية هي استعادة البلدان النامية للسيادة في ظل ظروف متغيرة، حيث تؤثر القواعد الدولية على السياسات الاقتصادية الوطنية. وأن البلدان النامية، بانضمامها إلى المرحلة الثانية من اتفاق تكنولوجيا المعلومات، إنما تخاطر بالالتزام بقواعد لا تفهمها تماما وتنطوي على ضرر لها. وأضاف أن مما يدعو إلى

الأسف في ذلك السياق ذاته، ألا يشار إلى تكنولوجيا السواتل الجديدة التي طورها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، أو إلى الحاجة إلى قواعد لحماية الملكية الفكرية.

٤٠ - السيد فيكتيكوتي (مركز التجارة والدبلوماسية التجارية): وافق على أن دور الأونكتاد هو إعداد البلدان النامية للمشاركة بفعالية في المفاوضات العالمية المتصلة بتلك القضايا. إلا أن اتفاق تكنولوجيا المعلومات ليس ملزما إلا للبلدان التي انضمت إليه. وقال إن المرحلة الثانية من ذلك الاتفاق ربما ستكون مماثلة للمرحلة الأولى، أي بعبارة أخرى، ستقرر مجموعة من البلدان ما إذا كانت مستعدة لإزالة بعض القيود أو إلغاء التعريفات الجمركية على بعض المنتجات.

٤١ - السيد إروين (جنوب أفريقيا) (جنيف): قال إن أحد دواعي القلق الرئيسية بشأن الاتفاقات التعددية يتعلق بأن البلدان الموقعة تفسر المبادئ الحاسمة - للتبادل الالكتروني للبيانات في هذه الحالة - من وجهة نظر واحدة فقط. وإنه، في ذلك الصدد يشارك الرأي القائل بأن الأونكتاد يجب أن يقوم بدور نشط في نشر الوعي والفهم للمبادئ التي ينطوي عليها الاتفاق، ثم إتاحة الفرصة للجهات الفاعلة التي لم تشارك في الاتفاق التعددي الأصلي لكي تشكل بعض المسائل بنفسها. ومضى قائلا إن حكومة جنوب أفريقيا على سبيل المثال، قررت نظرا للافتقار التام الى هيكل أساس حتى في شبكات الهاتف الأساسية المماثلة في أجزاء كبيرة من البلد، أن تركز على هدفين: أولا، توفير التدريب في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وثانيا، مد الهيكل الأساسي الجديد الى المناطق الريفية. ولذلك قررت أن تبدأ فترة اقتصادية، خالية من المنافسة، حتى يمكن الوفاء بالهدفين. وقال إن المناقشات التي من قبيل المناقشة الحالية في الأونكتاد ذات أهمية حيوية تماما من أجل بحث جميع السياسات والأهداف الممكنة في البلدان المختلفة.

شركاء من أجل التنمية: رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

٤٢ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قرأ رسالة نيابة عن الأمين العام، وقال إن مبادرة شركاء من أجل التنمية متمشية تماما مع عملية الإصلاح الجارية حاليا لتحديث أسرة منظمات الأمم المتحدة. وهي جسورة وواقعية في آن واحد. فهي مبادرة جسورة لأنها تشرك المجتمع المدني إشراكا أعمق في أعمال الأمم المتحدة ومن شأنها أن تساعد في إنجاز الجهود المبذولة لتعزيز المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٣ - وهي واقعية من حيث تركيزها على الشراكات الملموسة والحلول العملية، ومن شأنها أن تسبر غور الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية التي لم تكن في متناول الأمم المتحدة، والتي أصبحت أعظم شأنا من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٤ - وقال إن الذين سيشتركون في مشاريع الشراكة اختاروا العمل مع الأمم المتحدة نظرا للمساهمات التي تقدمها انطلاقا من وضعها الفريد. فمنظور المنظمة العالمي والمحايد، ونهجها المتعدد الثقافات، وموظفوها الذين هم على درجة عالية من الكفاءة المهنية والتفاني في العمل، مجموعة عوامل هائلة.

ومبادرة شركاء من أجل التنمية قد وفرت سبيلا آخر لإظهار أن الأمم المتحدة تقدم قيمة حقيقية مقابل المال. وتعهد بتقديم دعمه التام لتلك المبادرة.

٤٥ - السيد سولييه (نائب عمدة ليون، وعضو البرلمان الأوروبي): وجه دعوة رسمية الى الأونكتاد لعقد الاجتماع الأول لشركاء من أجل التنمية في ليون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأشار الى أن ليون، التي تدين برخائها للمهاجرين، كانت مهد التجارة الدولية. وذكر أن الأعمال التحضيرية للاجتماع، الذي سيحضره رئيس فرنسا وكبار المسؤولين في الحكومة الفرنسية، قد بدأت بالفعل.

٤٦ - السيد ريكوبيرو (أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قال إن مبادرة شركاء من أجل التنمية تمثل مسعى لإحياء الأونكتاد من جديد. وأن أحد الأسباب الرئيسية للأزمة التي حلت بجميع المنظمات الدولية كان عدم قدرتها على استيعاب المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية ومراكز البحوث في أنشطتها. فمثلا، تم الى حد كبير تعزيز القضيتين الرئيسيتين في الجزء الأخير من القرن العشرين - وهما حقوق الإنسان والبيئة - بواسطة المنظمات غير الحكومية، وليس بواسطة الدول.

٤٧ - لذلك تعتزم مبادرة شركاء من أجل التنمية إدماج المجتمع المدني إدماجا تاما في مداولاتها. وسيكون اجتماع ليون أول اجتماع دولي لا يُنظر في وثائق فيه. وبدلا من ذلك، ستُقترح مشاريع محددة نوقشت بالفعل مع البلدان النامية المعنية، ويمكن أن تغير حياة الناس في تلك البلدان. وقال في ذلك الصدد إن الأونكتاد قد بدأ بالفعل مباشرة مشاريع فيما يتعلق بمواضيع مثل إدارة المخاطر، والسلع الأساسية، وتقديم الائتمانات الصغيرة لأقل البلدان نموا، وسعى الى الجمع بين عدة منظمات عاملة في مجال تدريب العاملين المهرة على أساليب التفاوض، وأيضا كيفية الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المفاوضات الدولية.

٤٨ - الرئيس: أعرب عن أمله في أن تتاح فرص كثيرة في المستقبل لاستخدام نواحي التقدم العلمي التي أثرت بدرجة كبيرة عملية التشاور في الأنشطة الحكومية الدولية التي تقوم بها الأمم المتحدة، وفي أن تتاح فرصة لتحديد القضايا الهامة التي تحظى باهتمام مباشر من اللجنة الثانية وكذلك من مجلس التجارة والتنمية. وقال إن عقد المؤتمرات عن طريق استخدام الفيديو سيجعل المناقشات المقبلة التي تجريها اللجنة بشأن التجارة والتنمية، وبصفة خاصة بشأن تقرير مجلس التجارة والتنمية، بنّاءة أكثر.

٤٩ - السيد برونك (رئيس الجزء الرفيع المستوى من مجلس التجارة والتنمية) (جنيف): قال إنه يمكن تلخيص الأسئلة التي طرحت أثناء مناقشات اليوم في سؤال واحد وهو، ما هي الشروط التي يثبت في ظلها أن العولمة مفيدة وليست خطرا كما جرى التصور في بعض الأحيان. وأضاف أن السياسات المحلية التي يوصى بها كوسائل تتيح للعملية أن تعود بالفائدة على البلدان، تشمل الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، والحكم السديد والسياسات الملائمة للتعامل مع المنافسة. والسياسات الإنمائية السليمة هي أفضل جواز مرور الى الاشتراك في الاقتصاد العالمي.

٥٠ - ومضى قائلا إن المشتركين قد أعربوا عن القلق من أن تحدث التكنولوجيا والقوة الاقتصادية تأثيرا لا لزوم له على عملية العولمة. وأنه يجدر بالأمم المتحدة والأونكتاد التأكيد على أهمية اشتراك البلدان في عملية العولمة بشروطها هي، ووفقا للإطار الزمني الذي تضعه. ومن المستصوب أيضا توسيع مفهوم العولمة من أجل معالجة القضايا المتصلة بالايكولوجيا، والبيئة، والعمالة، وعدم الاستقرار السياسي والمسائل الاجتماعية. ويمكن أن يقوم القطاع الخاص بدور مفيد في توجيه المناقشة.

٥١ - وأضاف أن المشتركين في مداولات اليوم أعربوا أيضا عن القلق من حشد وحدة الأهداف لصالح الاستقرار، ولكن على حساب الابتكار، الذي يعتبر في حد ذاته من سمات الحكم السديد. وقال إن العولمة عملية ينبغي أن تفيد المجتمع المدني ككل ولا يجب أن يعهد بها الى الاقتصاديين والسياسيين وحدهم. ومن المأمول أن تؤدي الإصلاحات الجاري إدخالها في الأمم المتحدة الى تمكين المنظمة من الإقدام على التحدي المتمثل في توفير مزيد من التوجيه لعملية العولمة وفق الخطوط التي اقترحها المشتركون في الاجتماع.

اختتام الجزء الرفيع المستوى من مجلس التجارة والتنمية

٥٢ - السيد ريكوبيرو (أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): أشاد بجميع من اشتركوا في الجزء الرفيع المستوى أو ساعدوا فيه.

٥٣ - السيد بتريسكي (رئيس مجلس التجارة والتنمية): أعلن اختتام الجزء الرفيع المستوى من مجلس التجارة والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.